

## المجرم الطليق: ما بين أكتوبر 2000 وأكتوبر 2010

د. محمود يزيك\*

عقد من الزمن مرّ على هبة القدس والأقصى وما زال القاتل حرّاً طليقاً. ربّما اعتقد البعض مئاً، وبسذاجة، أنّ القتلة سينالون عقابهم. مثل هذه السذاجة وسّمت تصرّفات العديد من أبناء شعبنا في الأوّل من تشرين الأوّل/أكتوبر عام 2000، حينما خرجوا إلى الشوارع للتظاهر والاحتجاج وإعلان الإضراب العامّ ضدّ اعتداء شارون على حرمة الحرم القدسيّ وتحديّيه واستهتاره بمشاعر العرب والمسلمين، أو استفزازهم للقضاء على العمليّة السلميّة التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة في ذلك الوقت. اعتقد العديد من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل أنّ مواطنتهم و "هُويّتهم الزرقاء" تمنحهم الحقّ في ممارسة حقوقهم الأساسيّة في "دولة ديمقراطيّة". وما إن انبزع فجر الأوّل من أكتوبر، حتّى بانّت الصورة واضحة وجليّة بل ومفاجئة جدّاً؛ اكتشفوا من جديد أنّ بطاقة هُويّتهم الزرقاء لم تمنحهم أيّة حصانة. ملأت قوّات الشرطة والجيش والمخابرات شوارع مدنهم وقراهم. وما لم يتوقّعه أحد، حتّى المتشائمون، أن يروا بنادق قوى "القناصة" و "القناصين" يتسّرون على أسطح البيوت والمحلات التجاريّة لإطلاق النار الحيّة على المواطنين الذين اعتبروهم أعداء لا يستحقّون الرحمة. لم تستطع بطاقة الهويّة الزرقاء حماية "المواطنين". وبعد ثمانية أيّام، صرعت قوى أمن الدولة ثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً في إسرائيل وجرحت العشرات واعتقلت المئات. لم يعد في تلك الحالة وجود ولا معنى للخطّ الأخضر، ولا لغيره من الخطوط التي عرّفت الفلسطينيين حتّى ذلك الحين بمن هم خارج الخطّ ومن هم داخله. المجتمع الإسرائيليّ بكامله، باستثناء قلة قليلة، نظر إلى جميع الفلسطينيين على أنهم أعداء.

ولأنّ القتلى والجرحى أعداء، لم تطبّق السلطات الإسرائيليّة الإجراءات المتّبعة للبدء بالتحقيق الفوريّ وجمع الأدلّة لمعرفة من القاتل، ومن المسؤول عن القتل، أو حتّى كيف جرى إطلاق الرصاص، ومن أطلقه، ومن أعطى الأمر بإطلاقه. على العكس من ذلك تماماً، جرى التغاضي عن التحقيق وترك مسرح الجريمة مفتوحاً لمحو آثار القتل والجريمة. والأنكى من ذلك أنّه لم تتورّع قيادات قوى الأمن عن اتهام القتل بالمسؤوليّة، فادّعت أنّ بعض القتلى قُتلوا برصاص أطلقه العرب على الشرطة فارتدّ إلى نحور مطلقيه.

لم يكن في مقدور أيّ منّا إثبات الحقيقة الواضحة أنّ القتلى والجرحى قُتلوا بدم بارد بأيدي قوى الأمن الإسرائيليّة، قُتلوا دونما ذنب ارتكبه، أعدمتهم قوى الأمن الإسرائيليّة دون محاكمة. ما أعدموهم إلا لكونهم فلسطينيين. لو ترك الأمر على ما هو عليه، لأصبحت جريمة القتل تحتمل روايتين أو سرديتين (NARRATIVES): سرديتنا وسرديتهم، رواية القاتل ورواية المقتول، كما حدث في مواقع تاريخيّة عدّة جرّت بيننا وبينهم.

وعلى الرغم من محو الأدلّة من مسرح الجريمة، لم يكن ثمة بديل عن إقامة لجنة تحقيق إسرائيليّة رسميّة للتحقيق في الجريمة، كما طالب ذوو الشهداء وغالبية القوى الوطنيّة الفلسطينيّة في إسرائيل. معنى هذا أنّه، على الرغم من الجريمة التي ارتكبتها قوى أمن الدولة، وبأمر من الحكومة، لم يكن أمام هؤلاء مخرج آخر إلا اللجوء إلى

سلطة الدولة للبحث عن الحقيقة. وبواسطة العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص مركز عدالة، استطاع المواطنون الفلسطينيون المعتدى عليهم -لأول مرة منذ حملهم بطاقة الهوية الزرقاء- تقديم الأدلة لإثبات الجريمة المدبرة ضدّهم للجنة التحقيق الرسمية. لكن على الرغم من اعتقاد لجنة التحقيق بتوافر العديد من الدلائل ضدّ متهميين عيّنين من الشرطة الإسرائيلية بالضلوع في القتل غير المشروع، لم تشأ المؤسسة القانونية الرسمية في إسرائيل تقديم أيّ من المتهميين إلى المحكمة أو حتى المساءلة القانونية الجديدة.

لقد تورّط الادعاء العامّ والمستشار القضائيّ للحكومة في تقصير متعمّد لإغلاق ملفات الشهداء والجرحي والمتهميين بارتكاب الجريمة وكأنّه لم تكن ثمّة جريمة. هذا الموقف لم يكن ليحدث لو أن القتلى كانوا يهود. فنعائنا هذه تثبت من جديد أنّ الجهاز القانوني الإسرائيليّ ما زال موصوماً بالعنصرية الكريهة. أعتقد جازماً أنّ هذه العنصرية كانت -وما زالت- الدافع الأساسي من وراء إغلاق ملفات التحقيق في ظروف القتل ومسؤوليّة القتل.

لن يستطيع المجتمع الإسرائيليّ، ولا دولة إسرائيل، تبرئة أنفسهم من جريمة القتل عن طريق إغلاق الملفات. تتحدّى عائلات الشهداء مؤسسات الدولة ذات العلاقة بفتح الملفات وأخذها إلى منصات القضاء، إذ لا تظهر الحقيقة إلا هناك.

بعد مرور عشر سنوات على هبة القدس والأقصى، لم تتغيّر السياسة الإسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين: ما زالت سياسة التضييق عليهم في أماكن سكنهم قائمة، بل ازدادت حدّة؛ ما زالت سياسة تخوينهم والنظر إليهم باعتبارهم طابوراً خامساً تشغل بال السياسيين والعديد من أجهزة الأمن؛ ما زالت الميزانيات المخصّصة لهم - أفراداً وجماعات- أقلّ بكثير ممّا يخصّص لسائر المواطنين؛ ما زالت سياسة هدم بيوتهم قائمة، بل إنّها تشتدّ أكثر وأكثر؛ ما زالت الفروق في البنى التحتية لقراهم ومدنهم أدنى بكثير ممّا يخصّص للمواطنين اليهود؛ ما زال سلك الدولة مغلقاً بغالبه أمامهم.

بعد كلّ هذا، تفاقمت أوضاع المجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل، وكذلك انقطعت سبل الاتصال الحرّ مع أبناء شعبه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضافت الدائرة حول كلّ ما ذكر أعلاه. وبعبارة واحدة: ما بين أكتوبر 2000 وأكتوبر 2010 ازدادت أوضاع المجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل سوءاً واحتقاناً. وعلاوة على كلّ ذلك، ما زال المجرم حرّاً طليقاً...

\* د. محمود يزبك- محاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط، جامعة حيفا؛ ورئيس إدارة عدالة